



قانون الأوقاف الإسلامية التي أسست بقيادة الإدارة الكويتية للأوقاف و معهد البحوث و التدريب الإسلامية.

Dr. Layachi FEDDAD

مركز البحث و التعليم الاسلامي (IRTI) – المملكة العربية السعودية

المتحدث باسم المملكة العربية السعودية: العياشي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين.

دوري ان شاء الله نحن سنقدم في هذه الجلسة مشروع القانون النموذجي للوقف . وسيقتصر دوري على تقديم المقدمات الاساسية وان كان سبقني اليها السيد رئيس الجلسة ولكنني سأعطي بعض اللحات في التهيئة لهذا القانون واتيكت النواحي القانونية والفنية في مواد القانون لكلا الاستاذين الكريمين الدكتور محمد رمضان والدكتور جمعة الزريقي لكنني أستأذنكم قبل ان نبدأ في عرض مشروع القانون بما انني امثل مؤسسة دولية اسلامية البنك الاسلامي اشير في عجالى طبعاً تجربة البنك الاسلامي للتنمية في ما يتعلق بالوقف هي تجربة ثرية ولا يمكن ان نتعرض لها بشكل عاجل ولكن ما لا يدرك كله لا يترك جله فأشير فقط الى اهم النقاط في الوقف البنك الاسلامي ولعله في فرص قادمة ستسمح لنا بحيث نستعرض التجربة كاملة. البنك الاسلامي للتنمية هو مؤسسة مالية دولية تعنى اساساً بتنمية الدول الاعضاء في العالم الاسلامي. الدول الاعضاء هم الدول المنتمة لمنظمة التعاون الاسلامي او ما كان يطلق عليه سابقاً منظمة المؤتمر الاسلامي. ابتدأ البنك بعدد من الدول لا تتجاوز العشرين دولة والحمد لله والان اضحى يضم تحت جناحيه جميع الدول الاسلامية ستة وخمسون دولة والهدف كما ترون هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الاعضاء. البنك الاسلامي بعد ان قطع عشرين سنة من خدمته للأمة اراد ان يضع رؤية للمستقبل فوضع رؤية الى سنة ألفين وعشرين وسماها رؤية من أجل كرامة الانسان . هذه الرؤية ركزت على جوانب الاستشراف المستقبلي للبنك وما هي اهم وما هي اهم الاشياء الذي يركز عليها البنك الى غاية الفين وعشرين. لكنه مما ركز عليه في الرؤية موضوع الاوقاف والزكاة وكيف يمكن بالتنسيق ما بين البنك ومؤسسات الزكاة كيف يمكن ان نفعل هاتين المؤسستين لتقديم الخدمة للأمة الاسلامية وانشاء شبكة امان اجتماعي على مستوى الدول الاعضاء. على عجالى الجهات التي تعمل داخل البنك في موضوع الوقف الهيئة العالمية للوقف والاخ المدير التنفيذي للهيئة موجود الاخ عادل شريف هذه مهمتها التنسيق مع الدول الاسلامية وهيئات الاوقاف الرسمية والغير الرسمية في طرح مبادرات ومشاريع جديدة للأوقاف. الجهة الثانية هي صندوق تمييز ممتلكات الاوقاف عبارة عن صندوق محفظة استثمارية عادية جداً تشتترك في رأس مالها عدد من هيئات الاوقاف وعدد من البنوك الاسلامية وبعض المحسنين الغرض الاساسي لهذا الصندوق هو صندوق ربحي يهدف الى ربح لكنه يخصص مجال الاستثمار في قطاع الوقف فقط في تنمية الاراضي الوقفية بإقامة المشاريع والاخ هشام احد من كانوا في هذه الصندوق وله دور بارز فيه والصندوق له نشاط الان له مشاريع تقريبا في كل العالم الاسلامي واستطاع ان يحقق خدمات جلية في هذا الامر. لدينا صندوق اخر هو صندوق تضامني الاسلامي للتنمية. هناك صندوقين للتضامن حتى تفرقوا بينهما صندوق تضامني اسلامي فقط هو في منظمة التعاون الاسلامي صندوقنا احنا هو صندوق التضامن الاسلامي للتنمية هذا بدأ بقرار من القمة الاسلامية التي عقدت في مكة وخصصت له عشر مليارات من الدولارات وموجه هذا الصندوق يديره البنك ويستثمر امواله البنك والعوائد من هذه الصندوق تصرف في مشاريع مكافحة الفقر. واخيراً المعهد الاسلامي للبحث والتدريب جزء من شغل المعهد هي في تقديم الدراسات والبحوث في ما يتعلق بالأوقاف وكذلك بناء القدرات وايضاً الاهتمام بتشريعات الدول الاسلامية ومن هنا جاءت مشاركتنا في هذه العمل. فإننا احنا نهدف الى العمل على تفعيل صيغ الوقف واهتمام البنك بكل المجالات ومنها تقليل احكام الوقف . التقليل اذا اردنا ان نبدأ بفكرة الاحكام الفقهية المتعلقة بالوقف كما استمعنا في الجلسات تسخر بها كتب الفقه لكن هذه الاحكام ليست مدونة وليست مبوبة بالشكل القانوني الذي نعرفه في العصر الحديث لذلك نشأ هذا المشروع من اجل تقليل الاحكام الفقهية الموجودة في كتب الفقه. هل عرف المسلمون الاوائل فكرة تقليل الاحكام بالشكل المدون الان في مدونات القانونيين المعاصرة طبعاً لم يظهر هذا في الصدر الاسلامي

الاول ظهر تقريبا في الخلافة العثمانية حينما صدرت مجلة الاحكام . لكن فكرة توحيد الآراء الفكرية في مكان واحد في كتاب واحد والزام الناس جميعا بها كانت وردت بعض الخلفاء منهم ابو جعفر المنصور احد خلفاء الدولة العباسية كان أمر او وجهه الامام مالك رضي ان يجمع احكام الفقه الاسلامي في مدونة واحدة وكان الامام مالك قد سميهِ الموطأ واتفق جعفر المنصور بعد امام مالك على ان هذه الكتاب الموطأ يرسله الى جميع انصار العالم الاسلامي ويلزم به كل المسلمين ولو بحد السيف. وقيل الامام مالك في البداية لكنه حينما راجع نفسه وجد ان الامر فيه تحجير الفكر الاسلامي فرجع الى جعفر المنصور وقال له بما معناه انه لا يمكن ان نضيق واسعا وان الصحابة توسعوا في الانصار ولهم اراء وليس من صالح المسلمين ولا الدولة الاسلامية ان نجتمع ذلك في رأي واحد ونلزم الناس . لكن بعد ذلك ظهرت بعض المدونات القانونية ربما اول محاولة جادة لتقليل الفقه بصفة عامة وفقه المعاملات ومن ضمنها الاوقاف وفي الدولة العثمانية من خلال مجلة الاحكام العدلية . في الحقيقة المحررين المجلة الذين كتبوا المجلة وقاموا بصياغتها استفادوا من هذه التدوين في المجلة من ضمنهم رئيس تحرير المجلة الاحكام العدلية ورئيس محكمة تمييز كذلك في الدولة العثمانية العلامة الشيخ عمر حلمي وضع مدونة قانونية خاصة به في مسائل متعددة شملت كل ابواب الوقف وسماها اتحاف الاخلاق في احكام الاوقاف وطبعت منها طبع جديدة بإشراف الدكتور عبد الستار ابو غدة في دلة البركة منذ سنوات عديدة. كذلك ايضا العلامة قدرى باشا استفاد ايضا من مجلة وهو كان وزير العدل بمصر. وقام بصياغة مجموعة قوانين في الحقيقة ليس للوقف فقط على المذهب الحنفي وصاغ احكام المعاملات سماها مرشد الحيران ثم بعد ذلك قام بتدويل احكام الوقف وسماه العدل والانصاف في مشاكل الاوقاف. ايضا العدل والانصاف مطبوع الطبعة الاخيرة بتحقيق بعض الاخوة المحققين. اذا ذهبنا مشروع القانون النموذجي طبعا هذه الجهود القانونية واخرها اعمال قدرى باشا تلاها بعد ذلك عدد من المشاريع القانونية من ضمنها مشروع القانون المصري ابتداء تشكيل اللجنة في 1936 ثم صدر القانون قانون المصري الأوقافي 46 لكنه لم يصدر الا بعد جدال طويل وعراك في قبة البرلمان اخذت المسألة جهدا حتى صدر في 46 ثم تلى هذه القانون في الحقيقة تعديلات كثيرة جدا استتبع بعد ذلك ظهور عدد من القوانين والبيباي ثم في الخليج صدرت عدة قوانين الى العشر الاوائل العشر السنوات الاخيرة معظم الدول الاسلامية اصدرت القوانين. الهدف من مشروعنا احنا ليست تقسم قانون للوقف الدول الاسلامية لم نهدف الى هذا ابدا واننا هدفنا الى اننا نصيغ قانون نموذجي يمكن ان تستفيد منه الدول الاسلامية . الدولة التي ترى ان تستفيد منه في انشاء قانون جديد او في تطوير ما لديها من قوانين يمكن ان يفعل ذلك من خلال الطريقة الذي سأذكره الان والمراحل التي تابعتها في صياغة القانون هي عبارة عن القانون مع المذكرة الاضافية مع اللائحة التنفيذية. جمعنا في البداية جميع قوانين الدول الاسلامية كل يوم قوانين ثم وزعناها الى مجموعات متجانسة ثم كونا فريق ثم اسندنا كل شخص يدرس لنا مجموعة من القوانين ان يدرسها وان يقوم بتحليلها وان يقف على أوجه القصور وأوجه التميز في القانون ثم يستخلص من هذه المجموعة قانون واحد بعد ذلك في الحقيقة حتى لا اطيل عليكم انتهينا الى ثلاث صياغات بعد هذه ثلاث الصياغات الفريق العمل درس هذه النماذج وقام بإدماجها واستخلاص قانون واحد او صياغة واحدة. المرحلة النهائية بعدما انتهينا الى صياغة واحدة لدينا جميع مؤسسات الاوقاف وبعض الخبراء وعقدنا جلسة استماع وارسلنا لهم نسخة القانون مع المذكرة الايضاحية مع اللائحة التنفيذية وعقدنا اجتماع في مقر البنك واستمعنا الى الملاحظات التي ابدتها المؤسسات وأبداها المشاركون ومن ثم ادخلنا هذه التعديلات. هذه هي المجموعات التي في الحقيقة رصدناها مجموعة لدول الخليج اللي هو الدول التقسيمات التي درسناها قوانين دول خليج قوانين دول شام قوانين دول المغرب العربي وقانون مصر وسوريا هذا الفريق العمل الذي اشرف على اعداد ادماج الصياغات الثلاثة واعداد صياغة القانون فيه ممثل من البنك الاسلامي للتمويل وممثل من الامانة العامة للأوقاف وثلاث قانونيين من كبار القانونيين الذين عملوا ايضا ليس فقط في القوانين العامة وانما عملوا لديهم خبرة كبيرة في موضوع الوقف الدكتور محمد رمضان , الدكتور محمد اسماعيل من جامعة القاهرة وكذلك الدكتور جمعة الزريقي والاخت كواكب الملحم من الامانة العامة للأوقاف تقريبا هذه هي الخلاصة حتى لا اطيل عليكم ثم يتناول الاخوان النواحي الفنية والقانونية في هذا القانون.

**IRTI VE KUVEYT EVKAF İDARESİ ÖNDERLİĞİNDE HAZIRLANAN İSLAMİ
VAKIFLAR YASASI**
Dr. Layachi FEDDAD
İslâmi Araştırma ve Eğitim Merkezi (IRTI) – SUUDİ ARABİSTAN

Hamd Alemlerin Rabbi olan Allah'a ve Salat ve Selam gönderilenlerin en şerefli Peygamberimiz Hz. Muhammed ve Onun Ailesinin ve Ashabının hepsine olsun.

Benim görevim, Allah'ın izniyle, bu oturumda vakıflarla ilgili bir model kanun taslağı sunmamızdır. Benim görevim, her ne kadar sayın oturum başkanı bu konuda benden önce davranmış olsa da temel tanıtımlarla sınırlı olacaktır. Ben bu kanunun hazırlanması hususunda bazı mülâhazalar verecek ve kanun maddeleri hususunda kanuni ve teknik konuları değerli hocalarımız Dr. Muhammed Ramazan ve Dr. Cuma Al Zirqi'ye bırakacağım. Bununla birlikte kanun taslağının sunumuna başlamadan önce sizden uluslararası İslami bir kurum olan İslam Bankasını temsil ettiğimi belirtmemeye izin vermenizi istiyorum. İslam Kalkınma Bankası'nın vakıflarla ilgili tecrübesi zengin bir tecrübedir ve bunu çok hızlı bir şekilde sunmak mümkün olmasa da ben burada İslam Bankasının vakıflar konusundaki tecrübelerinin en önemli noktalarına işaret edeceğim. Belki de gelecekte ortaya çıkacak fırsatlarla bu konudaki tecrübeyi daha ayrıntılı bir şekilde sizlere sunabileceğiz. İslam Kalkınma Bankası uluslararası alanda çalışan mali bir kuruluş olup temel olarak İslam Dünyasındaki üye devletlerin gelişimleriyle ilgilenmektedir. Üye ülkeler, İslam İşbirliği Teşkilatına veya daha önceki ismiyle İslam Konferansı Örgütüne üye ülkelerdir. Banka, yirmiden az ülkeyle başlamış olup Allah'ın izniyle bugün kanatları altında tüm elli altı İslam Ülkesini içerir bir hale gelmiş bulunmaktadır. Bildiğiniz üzere hedef, üye ülkelerde iktisadi gelişmeyi ve sosyal ilerlemeyi desteklemektir. İslam Bankası, ümmetin hizmetinde geçen yirmi yıldan sonra gelecek için bir vizyon ortaya koymak istedi. Nitekim bu vizyonu 2020 yılı vizyonu olarak koyduktan sonra buna "İnsanın Saygınlığı İçin Vizyon" ismini verdi. Bu vizyon bankanın gelecek öngörüsünün çeşitli boyutları üzerinde yoğunlaşmakta ve 2020 yılında kadar neyin en önemli ve neyin bankanın üzerinde yoğunlaşması gereken en önemli şey olduğunu belirlemektedir. Vizyonun üzerinde yoğunlaştığı konular arasında vakıflar ve zekat konusu ile banka ile zekat müesseseleri arasında nasıl eşgüdüm sağlanır, nasıl bu iki kurumu İslam Ümmetine daha iyi hizmet eder hale getirebiliriz ve nasıl üye ülkeler arasında sosyal güvenlik ağını inşa edebiliriz soruları yer almaktadır. Banka içerisinde vakıflar konusunda çalışanlar arasında Uluslararası Vakıflar Kurulu bulunmaktadır. Bu kurulun CEO'su kardeşimiz Adil Şerif aramızda bulunmaktadır ve kendisi vakıflara yönelik girişimlerde bulunmak ve yeni projeler geliştirmek hususunda İslam Ülkeleri ve resmi ve gayri resmi vakıf kurullarıyla eşgüdüm görevini yürütmektedir. Bu alanda çalışan bir diğer kurum Vakıf Mamelekini verimli hale getirme fonu olup bu fon normal yatırım portföyü fonundan meydana gelmekte ve sermayesine Vakıflar Kurulları ve İslam Bankalarının bir kısmı ve bazı hayırseverler iştirak etmektedir. Bu fonun esas amacı kar amacı güden bir fon olması hasebiyle kar yapmayı hedeflemektedir. Bununla birlikte vakıf arazilerinin geliştirilmesi amacıyla projeler geliştirmek suretiyle yalnızca vakıflar alanında yatırım yapmaya mahsus kılınmıştır. Değerli kardeşimiz Hişam bu fonda olanlardan biridir. Kendisi bu konuda önemli bir rol oynamakta. Fon bugün itibarıyla çeşitli faaliyetler yürütmekte, takriben tüm İslam Aleminde

IRTI ve Kuveyt Evkaf İdaresi Önderliğinde Hazırlanan İslami Vakıflar Yasası

çeşitli projeleri hayata geçirmiş ve bu alanda güzel hizmetler gerçekleştirmiş bulunmaktadır. Bizim başka bir fonumuz daha bulunmaktadır. Bu fon İslami Kalkınma Dayanışma Fonu'dur. Konunun açıklığı kavuşması babında belirtmek gerekirse burada iki tane dayanışma fonu bulunmaktadır. Bunlardan yalnız İslam Dayanışma Fonu, İslam İşbirliği Örgütüne aittir. Bizim fonumuz ise İslam Kalkınma Dayanışma Fonu'dur. Bu fon Mekke'de gerçekleştirilen İslam Zirvesinin bir kararıyla faaliyete geçmiş ve onlarca milyar Dolarlık bir bütçe tahsis edilmiştir. Bu fonu Banka yönlendirmekte ve malların yatırım işlerini Bankamız yapmaktadır. Bu fondan elde edilen gelirler fakirlikle mücadele projelerine sarf edilmektedir. Son olarak İslam Eğitim ve Araştırma Enstitüsü bulunmakta. Bu enstitünün çalışmalarının bir bölümü vakıflarla ilgili araştırma ve incelemelerin yapılmasından meydana gelmektedir. Aynı şekilde kapasite inşası, İslam Ülkeleri Yasamalarıyla ilgilenmek enstitünün faaliyetleri arasında yer almaktadır. Bundan hareketle bu çalışmaya katılmaktayız.

Dolayısıyla biz vakıf kavramının etkin bir hale getirilmesini hedefliyoruz. Banka, bu konuda her türlü alanlara ilgi göstermektedir. Bu bağlamda vakıf hükümlerinin azaltılmasını da zikredebiliriz. Azaltma denince, istersek eğer, vakıfla ilgili fıkıh hükümlerinden hareket ederek başlayabiliriz. Çeşitli oturumlarda dinlediğimiz üzere fıkıh kitapları ulaşabileceğimiz bir noktada bulunmakla birlikte bu hükümler modern çağda alışık olduğumuz yasal şekliyle derlenmemiş ve bölümler halinde düzenlenmemiştir. Bu nedenle bu proje fıkıh kitaplarında yer alan fıkıh hükümlerinin azaltılması amacıyla hayata geçirilmiştir. İlk dönem Müslümanları hükümleri günümüzde çağdaş yasaların tedvininde olduğu gibi azaltmayı biliyorlardı. Tabi ki bu İslam'ın ilk ortaya çıkışında görülmemekle birlikte takribi olarak Osmanlı Hilafet Devleti zamanında Mecelle-i Ahkâm'ın çıkarılmasıyla ortaya çıkmıştır. Yalnız tüm fikri görüşlerin tek bir kitapta tek bir yerde birleştirilmesi, insanların hepsinin buna uymakla yükümlü kılınması hususunda bazı halifeler çalışmalar yapmışlardır. Abbasi Devleti Halifelerinden Ebu Cafer El Mansur bunlardan biri olup İmam Malik'e (r.a.) emrederek veya yönlendirerek İslam Fıkhını tek bir kitap halinde tedvin etmesini istemiştir. İmam Malik yazdığı kitabına El Muvatta ismini vermiş ve Cafer El Mansur İmam Malik'ten sonra bu El Muvatta kitabına onay vererek İslam Aleminin her tarafına göndermiş ve tüm Müslümanları gerekirse kılıç zoruyla buna uymakla yükümlü kılmıştır. İmam Malik başlangıçta bu durumu kabul etmiş ama daha sonra kendi nefsinin gözden geçirerek bu zorlamanın İslam düşüncesini donuk hale getireceğini düşünmüştür. Daha sonra Cafer El Mansur'a giderek geniş olanın daraltılamayacağını, sahabenin çeşitli yerlere dağılmış olduğunu, bunların kendilerine has görüşlerinin bulunduğunu, bütün bunların tek bir görüşe indirgenmesinin ve insanların buna uymakla yükümlü kılınmasının ne Müslümanların ne de İslam Devletinin yararına olduğunu belirtmiştir. Daha sonra bir takım hukuki kodifikasyonların yapıldığı görülmüştür. Beklide fıkhın azaltılmasına yönelik ilk ciddi çalışma genel olarak Osmanlı Devleti zamanında yapılan Mecelle-i Ahkâm-ı Adliye isimli muamelat fıkhıdır. Bu çalışma kapsamında vakıflar konusu da ele alınmıştır. Aslında Mecelle'yi yazan ve kavramlaştıran muharrirler Mecelle'deki bu kodifikasyondan yararlanmışlardır. Bunlar arasında Mecelle-i Ahkam-ı Adliye yayın kurulu başkanı ve Osmanlı Devleti Temyiz Mahkemesi Başkanı Alim Şeyh Ömer Hilmi çeşitli meselelere yönelik özel bir kanuni kodifikasyon yapmıştır. Bu eser "İltafü'l-Ahraf fi Ahkemi'l-Evkaf" isimle vakıfla ilgili tüm bölümleri içermekteydi. Bu

eserin yeni baskısı Dr. Abdussettar Ebu Ghoude'nin denetimi altında çeşitli yıllardan beri Dallah Al Baraka tarafından yapılmaktadır. Aynı şekilde Mısır'da Adalet Bakanı olan Alim Kadri Paşa da Mecelle'den istifade ederek yalnız vakıflar için değil Hanefi Mezhebi üzerine çeşitli kanun gruplarını kavramsallaştırmış, muamelat hükümlerini kavram haline getirerek "Murşid el Hiyan" ismini vermiştir. Daha sonra vakıf hükümlerini uluslar arası bir kavram haline getirerek "El Adl ve'l Ensaf" ismini vermiştir. El Adl ve'l Ensaf'ın da son baskısı bazı kardeşlerimiz tarafından gözden geçirilmiştir. Model kanun taslağı konusuna doğru gidersek bunlar bu alanda yapılan hukuki gayretlerdir. Bunların en sonu Kadri Paşa'nın çalışmaları olup bunu daha sonra bir takım hukuki projeler takip etmiştir. 1936 yılında kurul oluşumuna başlanılan Mısır Kanun Taslağı da bu kapsamda değerlendirilmektedir. Daha sonra 46 yılına ait Mısır Vakıflar kanunu çıkarılmıştır. Lakin 46 yılında bu kanun ancak Meclis çatısı altında yürütülen uzun tartışmalar sonucunda çıkmış ve konu büyük gayret gerektirmiştir. Daha sonra bu kanun aslında pek çok tadilatlar görmüş ve bunu çeşitli kanunlar takip etmiştir. Libya'da ve daha sonra Körfez Ülkelerinde son on yılda çeşitli kanunlar çıkmış ve bunu daha sonra İslam Ülkelerinin çoğunda çıkarılan kanunlar takip etmiştir. Bizim bu projemizin amacı vakıflar kanununun İslam Ülkelerine taksim etmek değildir. Biz bunu hedeflemiyoruz. Biz bir model kanun metni oluşturup İslam Ülkelerinin bundan istifade etmeleridir. Yeni bir kanun çıkarmak veya sahip olduğu mevcut kanunun geliştirmek için bundan istifade etmek isteyen bir devlet bunu şimdi açıklayacağım şekilde yapabilir. Kanun metnini hazırlarken takip ettiğimiz aşamalar kanun ve ek müzekkere ve uygulama yönetmeliklerinden ibarettir. Başlangıçta her gün tüm İslam Ülkelerinin kanunlarını topladık ve bunları daha sonra uyumlu gruplara dağıttık. Bunu takiben bir ekip oluşturarak her bir kişiye incelemesi, tahlil etmesi, kanundaki artı ve eksileri belirtmesi için kanunların belirli bir kısmını verdik. Daha sonra kanun kanun bu grupları tamamladık. Konuyu daha fazla uzatmak istemiyorum. Kısaca ifade etmek gerekirse biz üç metin hazırladık, bu üç metinden sonra çalışma grubu bu örnekleri inceleyerek bunları entegre ederek tek bir kanun veya tek bir metin haline getirdi. Son aşama olarak tek bir metin haline getirdikten sonra tüm vakıf müesseseleri ve bazı uzmanlarla birlikte bir görüş alış verişi toplantısı düzenledik ve kendilerine açıklamalı müzekkere ve uygulama yönetmeliğiyle birlikte bir kanun nüshasını gönderdik. Daha sonra bankanın merkezinde bir toplantı düzenleyerek müesseselerin ve katılımcıların görüşlerini dinledik. Daha sonra bu tadilatları da ilave ettik. İşte aslında Körfez Ülkelerinde gördüklerimiz bunlardır. Bu bağlamda Körfez Ülkelerinin kanunlarını, Şam Ülkelerinin kanunlarını, Mağrip Ülkelerinin kanunlarını, Mısır ve Suriye kanunlarını bu çalışma grubu incelemiş ve üç metnin entegrasyonunu ve kanun metnini hazırlamıştır. Bu ekibin içerisinde İslam Finans Bankasının bir temsilcisi, Vakıflar Genel Sekreterliğinin bir temsilcisi ve kendileri de yalnız genel hukuk alanında değil aynı zamanda vakıflar konusunda da büyük tecrübe sahibi büyük hukukçulardan üç hukukçu Dr. Muhammed Ramazan, Dr. Muhammed İsmail (Kahire Üniversitesi) ve Dr. Cuma Al Zirqi ve Vakıflar Genel Sekreterliğinden kız kardeşimiz Kevakib El Mulhem de yer almıştır. Söz uzatmadan kısacası özet olarak bunları belirtebilirim. Daha sonra arkadaşlarımız bu kanunun teknik ve yasal durumunu ele almışlardır.